

سلسلة بحوث ودراسات  
في  
الفكر الاقتصادي الإسلامي

## الأزمة المالية

أسبابها .. آثارها .. علاجها  
في ضوء الاقتصاد الإسلامي

دراسات من إعداد :

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

---

للاتصال بالمؤلف :-

ت : ٢٢٦٠٩٠٢٨ / ١٥٠٤٢٥٥ - ١٠٠ ف : ٢٢٦٣٢٦٣٣

WWW.Darelmashora.com – Drhuhush@hotmail.com

## آيات قرآنية وأحاديث نبوية تتعلق بموضوع الدراسات

يقول الله تبارك وتعالى :

﴿يَحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾

[البقرة: ۲۷۶]

﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَاً لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُضْعِفُونَ﴾

[الروم: ۳۹]



يقول رسول الله ﷺ :

﴿إِذَا ظَهَرَ الزُّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ بِهَلَاكِهَا﴾

[ رواه أبو يعلى عن عبد الله بن مسعود ]

﴿وَمَا ظَهَرَ فِي قَوْمِ الرِّبَا إِلَّا ظَهَرَ فِيهِمُ الْجَنُونُ﴾

[ رواه ابن ماجه والبزار والبيهقي ]

## الأزمة المالية أسبابها .. آثارها .. علاجها في ضوء الاقتصاد الإسلامي

### الدراسات

الدراسة الأولى : أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الشريعة الإسلامية .

الدراسة الثانية : كيف النجاة من آثار الأزمة المالية على الأسواق العربية .

الدراسة الثالثة : ماذا خسر العالم من طغيان الرأسمالية المالية .

الدراسة الرابعة : الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية .

الدراسة الخامسة : الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها .

الدراسة الأولى  
أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي

دراسة من إعداد :

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية



## أزمة النظام المالى العالمى فى ميزان الاقتصاد الإسلامى موضوعات الدراسة

- تمهيد عن إرهابات انهيار النظام الاقتصادى العالمى الجديد .
- مظاهر أزمة النظام المالى العالمى .
- الأسباب الرئيسية لأزمة النظام المالى العالمى .
- الآثار المدمرة لأزمة النظام المالى العالمى .
- موقف الاقتصاد الإسلامى من أزمة النظام المالى العالمى .
- قواعد (ضوابط) الأمن والاستقرار فى الاقتصاد الإسلامى .
- كيف الخروج من الأزمة ؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى هى المنقذ .
- خلاص القول : قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى هى الإنقاذ من الأزمة .
- نداء إلى علماء الاقتصاد ورجال المال والأعمال .
- نداء إلى المسلمين عامة .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

أزمة النظام المالى العالمى  
فى ميزان الاقتصاد الإسلامى  
إعداد

دكتور حسين شحاتة  
الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

[www.Darelmashora.com](http://www.Darelmashora.com)

**تهيد :**

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعى من قبل بانهيار النظام الاقتصادى الاشتراكى لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادى الرأسمالى بانهياره لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله ﷻ ومع القيم والأخلاق ، كما أنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية ( نظام فوائد القروض والائتمان) والتي يرونها أشر شر على وجه الأرض وتقود إلى عبادة المال وسيطرة أصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين وتسلب حرياتهم وأعمالهم وديارهم وتسبب آثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة.

ويتساءل كثير من الناس :

- ما أسباب الأزمة المالية العالمية ؟

- وما هى أسباب إفلاس البنوك التى تتعامل بالديون والقروض بيعاً وشراءً ؟

- وما هى أسباب إفلاس الشركات الكبيرة التى تعتمد على التمويل من البنوك بنظام الفائدة ؟

وهل هناك توقعات لكساد عالمى جديد تقوده الرأسمالية وأدواتها مثل العوامة ونظام الفوائد .

- كما يتساءل كثير من العرب والمسلمين ما هى نظرة الاقتصاد الإسلامى والمصرفية الإسلامية .

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور النقاش فى هذه الدراسة ولكن من منظور الاقتصاد الإسلامى .

## مظاهر أزمة النظام المالي العالمى :

لقد بدأت إرهابات ومعالم انهيار النظام المالي العالمى فى الظهور وأصابت أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر والرعب ، كما ارتبكت المؤسسات المالية والوسطاء معها فى التفكير فى وضع الخطط للإنقاذ ، كما أحدثت للحكومات الخوف على عروشهم وبدءوا ينادون العلماء والخبراء لبيان كيف المخرج ؟  
ومن مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال ما يلى :

- الهرولة فى سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة .
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها .
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد فى النشاط الاقتصادى وفى كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم .
- انخفاض مستوى التداولات فى أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخلاً فى مؤشرات الهبوط والصعود .
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة فى الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة .
- انخفاض المبيعات ولا سيما فى قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة .
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية واصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل .
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس .
- وهذا يثير التساؤل الهام : ما هى الأسباب الرئيسية والحقيقية لهذه الأزمة .

## الأسباب الرئيسية لأزمة النظام المالي العالمى :

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم ، فتصور الشئ تصويراً سليماً ودقيقاً ومحيداً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعى الرصين .  
يقول علماء الاقتصاد العالمى ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل فى الاقتصاد مثل موريس آليه : (( إن النظام الاقتصادى الرأسمالى يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التى هى أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويماً عاجلاً . ))

كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه .  
ومما ذكره من أسباب هذه الأزمة على حد آرائهم ما يلي :

أولاً: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار  
والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم ، أي ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء والدائنين  
للفقراء والمساكين والمدنيين وهذا سوف يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم ، وسوف  
يقود ذلك إلى تدمير المدنيين وحدث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم .

ثانياً: من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات  
السيادية في العالم وأصبح المال هو معبود الماديين .

ثالثاً: يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً  
ووساطة ، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد  
والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين  
يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق  
التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرًا وهذا ما قاله آدم سميث  
أبو الاقتصاديين (على حد رأيهم) ويرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح والخسارة لأنه يحقق الاستقرار  
والأمن ، وقالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركيز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة

رابعاً: يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى ، أو استبدال قرض واجب  
السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون يقولون في الجاهلية : (( أنقضى أم تُربى )) ، وهذا  
يلقى أعباء إضافية على المقترض المدِين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى .

خامساً: يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد اعتماداً أساسياً  
على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع  
والخدمات ، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر ، والأدهى والأمر أن معظمها  
يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شئ وتحدث  
الأزمة المالية .

سادساً : من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر ، والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة وهذا ما حدث فعلاً وهذا يقود في النهاية إلى الأزمة .

سابعاً : يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية ، زيدَ له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله ، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعض البنوك الربوية .

### الآثار المدمرة لأزمة النظام المالي العالمي :

حتى هذه المرحلة من إرهابات أزمة النظام المالي العالمي ، والذي أصيب بلطة خطيرة ونزيف داخلي في مخه أدت إلى شلل في أعضاء الجسد وتجمدت شرايين النشاط الاقتصادي ومن آثار ذلك السيئة ما يلي :

أولاً : الذعر والخوف والقلق والتخبط الذي أصاب الناس جميعاً منهم على سبيل المثال :

- الحكام والرؤساء والوزراء .

- أصحاب المؤسسات المالية والقائمين على أمور الأسواق المالية .

- أصحاب مؤسسات الوساطة المالية .

- أصحاب الودائع في البنوك والمصارف وغيرها .

- المقترضون من البنوك والمتعاملون معها وكذلك أصحاب الودائع .

- المستهلكون المهددون بارتفاع الأسعار .

- الموظفون والعمال المهددون بفقد وظائفهم .

- الفقراء والمساكين الذين يعيشون على الإعانات والصدقات .

وأصبحت هذه الأزمة مثل سرطان الدم الذي يسرى في الحياة الاقتصادية .

ثانياً : إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المودعين ، واضطرار

بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهياراً

تاماً للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس .

ثالثاً: إفلاس بعض الشركات والتي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية ، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللاً في التدفقات النقدية لها .

رابعاً: فقد الوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها ، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة .

خامساً: قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك .

سادساً: فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض وأصبحوا في عداد المرشدين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين .

### موقف الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية من أزمة النظام المالي العالمي :

يتساءل كثير من الناس : ما أثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات استثمار ودور تمويل وما في حكم ذلك ؟

لا يجب أن تكون ردود علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية على الأحداث المالية والمصرفية العالمية رد فعل ، بل يجب إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي للناس وبيان مرجعيته وتطبيقاته ، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه ، وهذا ما سوف نتناوله في البند التالي من خلال التركيز على قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات .

### قواعد (ضوابط) الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي :

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي :

أولاً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبيينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن ، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل ، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين ، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل .

ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً ، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفي حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة .

ثانياً : يقوم النظام المالى والاقتصادى الإسلامى على قاعدة المشاركة فى الربح والخسارة وعلى التداول الفعلى للأموال والموجودات ، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم ، والتفاعل الحقيقى بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أى أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً ، بل المشاركة فى الربح والخسارة .

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامى مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامى التى تقوم على ضوابط شرعية ، من هذه العقود : صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمراحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك<sup>(١)</sup> .

كما حرّمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة ، والتى تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية .

ثالثاً : حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتى تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة ،

ولقد كَيف فقهاء الاقتصاد الإسلامى مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهى عنها شرعاً .  
ولقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعى أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية ، بل هى وسيلة من وسائل خلق النقود التى تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كما تفود إلى أرذل الأخلاق ، كما أنها تسبب الانهيار السريع فى المؤسسات المالية التى تتعامل بمثل هذا النظام ، وما حدث فى أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد .

رابعاً : لقد حرّمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل : خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرّمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة ، ولقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) .

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعى أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة فى الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً .

خامساً : يقوم النظام المالى والاقتصادى الإسلامى على مبدأ التيسير على المقترض الذى لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية ، يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ

﴿ [البقرة: ٢٨٠] ﴾

في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعى أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد ، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة ، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلاّ ولا ذمة وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك .

### كيف الخروج من الأزمة ؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى هو المنفذ .

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضعية الآتية:

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض .
- نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاءً .
- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل .
- نظام بيع الديون .
- نظام المشتقات الذى يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ .

كما تبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالى والاقتصادى الإسلامى ومؤسساته المالية أنه يحرم كل هذه النظم التى كانت سبباً في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية . فلقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم . كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت على الالتزام بالصدق والأمانة والتبيان والشفافية .

### خلاص القول : قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى هى الإنقاذ من الأزمة

وخلص القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى يمكن الخروج من الأزمة ، وصدق الله القائل : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ يَحِقُّ اللَّهُ لِلرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿البقرة:٢٧٦﴾ .



## الدراسة الثانية

### كيف النجاة من آثار الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية

دراسة من إعداد :

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

كيفية النجاة من آثار الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية

موضوعات الدراسة

تمهيد .

آثار الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق النقد والمال العربية .

كيف النجاة من الآثار السيئة للأزمة المالية الرأسمالية على أسواق النقد والمال العربية.

قواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي: هي المنقذ من مخاطر الأزمة.

الخلاصة.

## كيفية النجاة من آثار الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية

### تمهيد:

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥] ، ففى ظل العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يمكن أن تكون أسواق المال العربية بمنأى عن فتنة المال و من صنيع الذين عبدوه وجعلوه صنمهم ومعبدوهم، وأصبحت المادية هى دينهم، ولقد صدقت نبوءة رسول الله ﷺ عندما قال: ﴿يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى أُمَّتِي يَأْكُلُونَ فِيهِ الرِّبَا، قَالُوا: كُلُّ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ لَمْ يَأْكُلْ يَنْأَلْهُ غِبَارُهُ﴾ [متفق عليه] ، ولقد صدق الله ورسوله عندما تأثرت كل أسواق النقد والمال، ومنها الأسواق العربية على النحو الذي سوف يرد في هذا المقالة تفصيلاً.

### أثر الأزمة على أسواق النقد والمال العربية :

فلقد تأثرت أسواق المال العربية بالأزمة المالية العالمية ، ودليل ذلك ما يلي :

**أولاً:** التراجع الكبير الملحوظ في مؤشرات المعاملات في البورصات العربية بصفة عامة والبورصات الخليجية بصفة خاصة ، وترتب على ذلك خسائر مالية فادحة وما سوف يلي ذلك سيكون أعظم.

**ثانياً:** ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، وسبب لها ذلك خلا في حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد، وهذا بدون شك أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية في البنوك والمصارف المركزية العربية.

**ثالثاً:** قيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال مما قاد في النهاية إلى تعثر وتوقف وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحققاتها للبنوك والمصارف، وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.

**رابعاً:** زيادة المخاطر المالية التي تواجه البنوك والمصارف العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.

**خامساً:** قيام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية ، وهذا أحدث إرتباكاً وخلاً ملحوظاً في استقرار المعاملات وتأثرت البورصات العربية بهذا السلوك.

**سادساً:** ضخامة الخسارة التي منى بها المستثمرون العرب وكذلك البنوك والمصارف العربية في أسواق النقد والمال في أمريكا و أوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية، وهذا بالتأكيد أثر على ثرواتهم وعلى معاملاتهم في الأسواق العربية وكذلك على السيولة في أسواق النقد والمال العربية.

**سابعاً:** ارتباط كثير من المعاملات في أسواق النقد والمال في كل الدول العربية بالدولار والذي يطلق عليه " الدولار اللص " ، وما يحدث في أسعاره من انهيار غير مسبوق، وما ترتب على ذلك من آثار خطيرة على المعاملات المالية والاقتصادية سبب كل هذا خسائر باهظة على الثروة المالية في الدول العربية.

**ثامناً:** تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، وهذا له تأثير كبير على الدول النفطية العربية، كما أن هناك خوفاً من توقع أن تقوم أمريكا من خلال الضغوط السياسية على الحكومات العربية النفطية بأن تساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في خطة الانقاذ الأمريكية، كما فعلت من قبل في حرب الخليج وفي حرب الإرهاب وهذا سوف يسبب خلاً في الموازين المالية للدول العربية الباهظة.

**تاسعاً:** القلق النفسي الشديد الذي أصاب كل الناس وبصفة خاصة العرب من هذا الأزمة وما سوف يترتب عليها من فرض ضرائب ورسوم ومكوس جديدة وما سوف يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات .

هذا الاثار وغيرها تثير السؤال الآتي: كيف النجاة ؟

### سبل النجاة من الأزمة والحد من مخاطرها : كيف النجاة

يتساءل كثير من الناس ولاسيما رجال المال والأعمال وكذلك الحكومات ومن لهم علاقة بالأزمة الرأسمالية المالية العالمية: ما هو المخرج ؟ وكيف النجاة؟

وفي هذا المقام نوصي بالموجبات الآتية:

**أولاً:** أن تقوم الحكومات العربية وبصفة خاصة البنوك المركزية باتخاذ القرارات الاستراتيجية الرقابية على المعاملات في أسواق المال النقد وعلى المؤسسات المالية بما يوقف ويحد من تفاقم الأزمة، أي رقابة حكومية فعالة عملية على المعاملات في أسواق النقد والمال.

**ثانياً:** دعم المؤسسات المالية المتعثرة بسبب الأزمة بالسيولة وفق خطط وسياسات و برامج عملية وتحت رقابة البنوك المركزية العربية ولا يترك الحبل على الغارب .

**ثالثاً:** إصدار قوانين بمنع ( إيقاف) بعض المعاملات التي كانت من أسباب الأزمة ومنها على سبيل التأكيد ما يلي :

- عمليات المشتقات المالية الوهمية ( الميسر) وما في حكمها.
- عمليات جدولة الديون والتوريق وفق نظام الفائدة الربوية.
- عمليات تمويل الأعمال بنظام الفائدة وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية.
- عمليات غسل الأموال القذرة السائدة في أسواق النقد والمال.

**رابعاً:** تحرير المعاملات من قيود الدولار واستخدام سلة عملات مختلفة وذلك لتوزيع المخاطر، فمن أسباب الأزمة الحالية باعتراف علماء وخبراء المال والاقتصاد في الدول العربية وغيرها هو سيطرة الدولار على المعاملات.

**خامساً:** إيقاف استثمار أموال العرب في أسواق النقد والمال الأمريكية والأوروبية إلا عند الضرورة المعتبرة قانونياً، وأن يكون خيارات العرب للعرب وخيارات المسلمين للمسلمين.

**سادساً:** دعم رجال الأعمال المخلصين لأوطانهم الذين يعملون في مجال الصناعة والزراعة والخدمات الضرورية وذلك للمحافظة على معدلات التنمية الفعلية وذلك من خلال نظام التمويل بالمشاركة كبديل لنظام التمويل بالفائدة الربوية الذي ثبت فشله.

**سابعاً:** أن تنشئ البنوك والمصارف المركزية في الدول العربية تكتلاً أو اتحاداً لمواجهة هذه الأزمة تحت رعاية جامعة الدول العربية ، حيث أن ضخامة الأزمة فوق مستوي وقدرات كل دولة عربية لوحدها.

**ثامناً:** توجيه حركة النقد والمال وفق الأولويات الإسلامية وهي الضروريات والحاجيات والتوقف عن تمويل المشروعات التي تقع في مجال الكماليات والترفيهات وذلك للمحافظة على ضروريات وحاجيات الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الناس .

**تاسعاً:** تطبيق نظام زكاة المال واستخدام جزء من الحصيلة في دعم الغارمين بسبب تلك الأزمة.

**عاشراً:** تطبيق قواعد ومفاهيم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية حيث هي المنقذ من هذه الأزمة.

## قواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي : هي المنقذ :

في ضوء ما سبق من تحليل لمظاهر وأسباب أثر أزمة المالية على أسواق النقد والمال العربية بصفة عامة وعلى المواطن العربي بصفة خاصة، نري أن المنقذ هو الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي، واستنباطه من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تتلخص في الآتي:

- تطبيق قواعد وأحكام الاستثمار والتمويل الإسلامي .
- تطبيق صيغ الاستثمار والتمويل القائمة على البيوع والمشاركة.
- تطبيق فقه الأولويات الإسلامية في توجيه الأموال.
- تطبيق مبدأ أولوية التعامل مع العرب والمسلمين.
- تطبق نظام زكاة المال والنظام المالية الإسلامية الآخري.
- تجنب ( تحريم ) كافة المعاملات غير المشروعه ومنها على سيل المثال :
  - المعاملات القائمة على نظام الفائدة.
  - المعاملات القائمة على الغرر والجهالة والتدليس مثل المقامرات والمضاربات.
  - معاملات المشتقات المالية القائمة على الميسر.
  - معاملات بيع الديون بالديون.

ألم يأن للعرب والمسلمين أن يتبعون شرع الله حتى ينقذهم الله من المحن ويبارك لهم في أرزاقهم، وصدق الله العظيم القائل: ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ . [طه : ١٢٣ ، ١٢٤ ] .

خلاصه القول:

لقد فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي ، كما تنبأ علماء الاقتصاد الرأسمالي بالانهيار لأنه يحمل بذور فشله وهدمه، وبدأ علماء الاقتصاد والمال العالميين يبحثون عن نظام اقتصادي جديد لإنقاذ البشرية من شرور الرأسمالية الطاغية .  
إنه بكل تأكيد هو النظام الاقتصادي الإسلامي ، الذي يقوم على القيم والأخلاق والوسطية والتوازن بين المادية والروحانية وتفاعل رأس المال مع العمل بصيغة متوازنة بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ويحقق الكفاية والرفاهية للناس على أساس الحق والعدل ويحقق التنمية الشاملة للمجتمعات.

وصدق الله القائل: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]

وصدق الرسول ﷺ: ﴿تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي﴾ [مسلم]

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

## الدراسة الثالثة

ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟

دراسة من إعداد :

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية



ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟

موضوعات الدراسة

مفهوم الرأسمالية المالية الطاغية .

مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية وآثارها على العالم .

مدى تعارض مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية مع مبادئ الشرائع السماوية .

ماذا خسر العالم من أزمة الرأسمالية الطاغية ؟

وماذا خسر العالم بالبعد عن شريعة الإسلام ؟

ما هو السبيل للخروج من الأزمة وفقا لشريعة الإسلام ؟

نداء إلى الناس في أنحاء العالم بالعودة إلى الإسلام .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟

دراسة من إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

[www.Darelmashora.com](http://www.Darelmashora.com)

E.mail : Drhuhush@hotmail.com

## مفهوم الرأسمالية المالية الطاغية

لقد طغت الرأسمالية المالية ، واعتنقت بعض المفاهيم والمبادئ ومنها عبادة المال ، وأصبح دين الرأسماليين هو الرفاهية المادية وتنمية المال ( تكثير - تعظيم ) تحت مفهوم أقصى ربحية ممكنة وحتى ولو بطرق غير مشروعة فعندهم المقولة السائدة : الغاية تبرر الوسيلة ، كما أنهم لا يرقبون فى الإنسان إلاّ ولا ذمة ولا كرامة ولا مبادئ إذا كان ذلك يتعارض مع غايتهم العليا وهى تكثير المال ، كما فصلوا بين المعاملات وبين القيم والأخلاق وقالوا قولتهم المشهورة الأعمال هى الأعمال ( Business is Business ) .

ولقد أنشأت الرأسمالية المالية الطاغية المؤسسات والمنظمات العالمية المالية والاقتصادية والسياسية التى تساعدها فى تحقيق مقاصدها ، وتدخل الرأسماليون الماليون فى اتخاذ كافة القرارات السياسية الاستراتيجية العالمية ، ووجهوا الرؤساء والحكام والساسة لخدمتهم ، وأصبح رجل المال والأعمال هو السيد والباشا وما دونه خدم له ، ويجب أن تخدم السياسة الأعمال .

ويتساءل الناس جميعاً عن أسباب وآثار طغيان الرأسمالية المالية وما هى المصائب والأزمات التى نجمت عن هذا الطغيان على العالم ، وكيفية التصدى لهذا الطغيان ، وهذا ما سوف نتناوله فى هذه الدراسة من منظور أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

## Principles مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية وآثارها على العالم

لقد أسست الرأسمالية المالية الطاغية على عدة مبادئ وأسس خاطئة من أخطرها والذي كان سبباً في الأزمة المالية المعاصرة التي أصابت العالم اليوم بكارث ، من أهم هذه المفاهيم والمبادئ ما يلي :

■ مبدأ الليبرالية المطلقة : ويقصد بذلك تحرير المعاملات من أى قيود تحت شعار ( دعه يعمل دعه يمر ) ، أى إطلاق العنان لرجل المال ولرجل الأعمال للعمل الإنتاج والكسب ما دام يسدد ما عليه من ضرائب للدولة ، وترتب على تطبيق هذا المفهوم ضعف تدخل الدولة في مجال الرقابة على الأعمال واستطاع رجل المال توجيه السياسات المالية بما يحقق مفهوم الليبرالية ، وتم إنشاء التكتلات الكبيرة ذات التوجه الاحتكاري ... وكان من آثار ذلك السيطرة الكاملة على اقتصاديات العالم ، وأن أى خطأ أو خلل ينتقل أثره فوراً إلى كافة دول العالم.

■ مبدأ التكتلات والوحدات الاقتصادية الكبيرة : ويقصد بذلك على حد آرائهم أنه ولا بد وأن يقود التنمية في العالم المشروعات الضخمة الكبيرة والمتعددة الجنسيات حتى تستطيع أن تكون القائدة في مجال التوجيه المالي والاقتصادي ، حتى أننا نرى أن ميزانيات بعض الشركات أضعاف مئات المرات لميزانيات بعض الدول ، وكان من آثار ذلك سيطرة بعض التكتلات الاقتصادية على مصير اقتصاديات دول العالم ولا سيما الدول النامية والفقيرة ليس فقط في مجال الاقتصاد بل أيضاً في مجال السياسة ، وهذا هو الواقع المعاصر .

■ مبدأ إنشاء المنظمات والمؤسسات والهيئات المالية العالمية الداعمة للرأسمالية والليبرالية ومنها على سبيل المثال : صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) والبنك الدولي للتنمية ... ولقد هيمن على هذه المؤسسات جميعاً الدول الرأسمالية العالمية وعلى رأسها أمريكا ، وكان من آثار ذلك : الهيمنة الكاملة على مصير الشعوب ولا سيما الفقيرة التي تحتاج إلى مساعدات من هذه المؤسسات والمنظمات ، كما سَيَسَّتْ لتخدم الليبرالية الرأسمالية المالية الطاغية .

■ مبدأ العملة العالمية السائدة : لقد تمكنت الليبرالية الرأسمالية المالية من جعل الدولار هو البديل للذهب كمقياس ومعيار رئيسي في المعاملات النقدية المالية الدولية وفي البنوك والمصارف وأسواق المال ، وكاحتياطي في البنوك المركزية كما قامت العديد من الدول بربط عملتها به ليكون هو الأساس بدلاً من الذهب ، وكان من آثار ذلك التذبذب المفتعل أو غير المفتعل المؤثر في عملات الدول المرتبطة به ، والمؤثر كذلك في أسواق النقد والمال العالمية ، وكان من آثار ذلك هيمنة الدولار على العملات الأخرى وقيادة المعاملات النقدية والمالية واصبح هو اللص الذي يسرق ثروات العالم ولا سيما الدول الفقيرة والنامية وأن أى تذبذب في قيمته يقود إلى تذبذب في اقتصاديات العالم ، وأن أى انهيار في قيمته يسبب خسارة للدول الأخرى ، وهذا ما نشاهده اليوم في الأزمة المالية العالمية .

■ مبدأ استخدام العقوبات المالية والاقتصادية ضد الدول : لقد أصبح سلاح العقوبات المالية والاقتصادية من أهم الأسلحة التي تستخدمها الرأسمالية الطاغية ضد الدول التي لا تنصاع وتستسلم لقرارات وأوامر الدول المهيمنة ومؤسساتها المالية والاقتصادية وتستطيع هذه الدول المهيمنة الطاغية أن تستصدر من القرارات السياسية والاقتصادية ما تعاقب بها أي دولة مارقة أو متمردة تحت شعار (محاربة الإرهاب) وما في حكم ذلك ، وكان من آثار ذلك الفقر والجوع والموت لأبناء الشعوب التي لا تسمع وتطيع لأوامر وقرارات الدول الرأسمالية الطاغية ، بل امتد هذا الطغيان إلى السيطرة الكاملة على حكام دول العالم الثالث وتستطيع أن تدبر الانقلابات وتطيح بالحكومات كما تشاء ، وما يحدث بالعراق والسودان وسوريا ليس من بعيد .

■ مبدأ فصل القيم والأخلاق عن المعاملات المالية والاقتصادية : فالأولوية المطلقة هي الثروة والمال والأرباح والضرائب ... ونحو ذلك من الماديات حتى ولو كان ذلك على حساب القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية والاجتماعية ، وكان من آثار ذلك انتشار الفساد المالي والسياسي والاقتصادي ، ومن نماذج ذلك الغش والتدليس والغرر والجهالة والاستغلال والاحتكار والربا والزنا وأكل أموال الناس بالباطل وترتب على ذلك المساس بقيم وأعراض وأموال الناس وهذا هو الواقع في الأزمة المالية العالمية وفقد معظم الناس قيمهم ودينهم وأعراضهم ومالهم وعقلهم وهذا هو الواقع .

### مدى تعارض مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية مع مبادئ الشرائع السماوية :

لقد قامت الرأسمالية المالية على مبادئ تخالف فطرة وسجية الإنسان التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها ، ومن هذه الفطرة حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العرض ، وحفظ العقل ، وحفظ المال ، وهذه هي مقاصد الشريعة الإسلامية وكافة الشرائع السماوية والتي تكفل للإنسان الحياة الكريمة في الدنيا والفوز برضا الله في الآخرة أي تحقق له الإشباع المادي والإشباع المعنوي سوياً .

فمن غايات الإنسان مهما كان جنسه ولونه هي صيانة عقيدته أيّاً كانت ، وحقه في الحياة الكريمة حراً كريماً وليس عبداً ذليلاً ، وحقه في أن يفكر ويبدى رأيه بحرية ويتحاور ويتناقش وفقاً للضوابط الشرعية ، وحقه في أن يتعلم ما ينفعه ، وحقه في المحافظة على عرضه وأن يعيش في سكينه ومودة ، وحقه في أن يكتسب المال بالحق وأن ينفقه بالحق .

وبالمقابلة بين مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية ومبادئ الشريعة الإسلامية نجد أن الأولى تتعارض مع فطرة وسجية الإنسان ولذلك جلبت له الشقاء والمشقة لأنها انحرفت عن شريعة الله ﷻ الذي قال : ﴿ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿ [طه: ١٢٣ ، ١٢٤] ، وصدق رسول الله ﷺ القائل : ﴿ تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي

أبدا كتاب الله وسنتي ﷺ [رواه مسلم] .

ومن نماذج مخالفة الرأسمالية المالية الطاغية للشرائع السماوية على سبيل المثال ما يلي :

■ فصل الدين والأخلاق والمثل والقيم عن المعاملات المالية ، وأصبح الصنم المعبود دون الله هو المال ، وأصبح الدين هو الرفاهية المادية الدهرية ، وترتب على ذلك الشقاء المعنوي الروحي ، وانتشر الفساد الأخلاقي في مجال المعاملات مثل الرشوة والربا والغش والتزوير والاحتكار والاستغلال والجشع والسيطرة والتدليس وأكل أموال الناس بالباطل ومحق البركات ، وهذا من مظاهر الأزمة المالية المعاصرة .

■ التعامل بنظام الفائدة وهى عين الربا المحرم في جميع الشرائع السماوية ، وأصبح هذا النظام الربوى هو سيد قرارات الاستثمار والتمويل والتسعير ونحو ذلك ، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة نماذج وصور الفائدة ومنها الفوائد المصرفية وفوائد القروض وفوائد الديون وما يشتق عن ذلك من أشكال ربوية ، ولقد هدد الله سبحانه وتعالى من يتعاملون بالربا بالمحق فقال ﷺ : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، وقال : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبَا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ [الروم: ٣٩] ، وقال رسول الله ﷺ : ﴿ إذا ظهر الربا والزنا في قرية أذن الله بهلاكها ﴾ [رواه أبو يعلى عن عبد الله بن مسعود] ، كما قال رسول الله ﷺ : ﴿ ما ظهر في قوم الربا إلا ظهر فيهم الجنون ﴾ [رواه ابن ماجه والبيهقى] وهذا من مظاهر الأزمة المالية الحالية حيث محق الله ما جناه المستثمرون الذين يتعاملون بالربا وخسروا معظم رؤوس أموالهم ، ولقد صدق الله العظيم وكذب من يدعون أو يرون من علماء الاقتصاد الوضعى جهلاً أنه لا اقتصاد بدون فوائد ، وبدأ بعضهم ينتقد نظام الفائدة ويقول لن تتحقق التنمية الفعلية الحقيقية إلا إذا كان سعر الفائدة صفرًا ، وقال بعضهم أن نظام الفائدة يعوق الاستثمار الفعلى ويقود إلى ارتفاع الأسعار والتضخم ، وصدق الله القائل : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

■ التجارة في الديون : يرى علماء المصرفية التقليدية (الربوية) أن البنوك تقوم على نظام الاقتراض من المودعين بفائدة وإقراض العملاء بفائدة ، أى تقوم على التجارة في الديون وهذا يقود من الناحية المصرفية إلى خلق النقود والمعاملات الوهمية والسيولة الوهمية ، ويكون ربح البنك هو الفرق بين سعري الفائدة ، ومعروف لدى جميع الاقتصاديين أن المال لا يلد مالا ، ولكن إذا استثمر استثماراً مباشراً وفعالياً في حلبة المعاملات الاقتصادية يساهم في النماء وذلك من خلال تفاعله مع عنصر العمل ،

وعندما يحدث خلل في دورة التجارة بالمدىونية مثل أن يتعثّر العملاء عن سداد القروض وفوائدها يختل نظام البنك وينعكس هذا على المودعين ، وتظهر مشكلة السيولة وهذا من مظاهر وأسباب الأزمة المالية الحالية كما حدث في مجال العقارات والأسواق المالية ، وشتان بين نظام يقوم على المتاجرة بالديون بفائدة والذي يقود إلى الأزمات المالية وبين نظام المشاركات والبيوع والمعاملات والاستثمارات الفعلية والذي يحقق السيولة والتنمية والربح والاستقرار الاقتصادي ، وصدق الله القائل : ﴿ ذَلِكِ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا بَيَّعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥] .

■ تقوم المعاملات في الأسواق المالية (البورصات) على نظام الهامش (Margi) ونظام الاختيارات (Options) ، ونظام المستقبليات (Futures) ، ونظام المشتقات (Derivatives) ، ونظام التوريق (Securitization) وليس هذا هو المجال لشرح الجوانب الفنية لهذه المعاملات ولكنها لا تخرج جميعاً عن تطبيقات مختلفة للمضاربات والمقامرات وفقاً للتخمين والظن في ضوء الإشاعات التي قد تكون مضللة وتقود إلى خلق النقود والى إقامة نظام اقتصادي وهمي بعيداً عن الفعلية ، ولقد كيّف فقهاء الاقتصاد الإسلامي والأسواق المالية أن هذه المعاملات هي الميسر بعينه والذي حرّمه الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم حيث يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠] ، كما هذه المعاملات صورية وهمية ورقية لا تمثل استثماراً فعلياً وواقعياً أو مباشراً في حلبة الحياة الاقتصادية ، كما أنه تقود إلى خلق النقود والتضخم وتقود في النهاية إلى أزمات في الأسواق المالية ، وما حدث في أزمة الاثنين الأسود وما حدث في أسواق ماليزيا وإندونيسيا ودول شرق آسيا وأسواق الخليج والأزمة الحالية ليس منا ببعيد وما ترتب على ذلك من بطالة وخسارة مالية .

ولقد أوجد فقهاء الاقتصاد والاستثمار الإسلامي صيغاً مشروعة للاستثمار منها المشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة والتي تقوم على تفاعل رأس المال والعمل والموارد الطبيعية لإنتاج الطيبات ، ولقد صدق الله القائل : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: من الآية ٢٧٥] .

■ تقوم المعاملات مع المدينين المتعثرين على نظام الجدولة ، وملخصه زيادة الدين وزيادة معدل الفائدة نظير زيادة الأجل ، وهذا هو الربا بعينه والذي نهى الله ورسوله عنه ، فقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ ، أي بيع الدين بالدين.

♦ - و خلاص القول : أن من الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية هي أن النظام الرأسمالي المالى يقوم على مبادئ تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التى شُرِعَتْ من أجل حماية وحفظ مقاصد الإنسان فى هذه الحياة الدنيا ومنها حفظ المال ، وتعتبر هذه الأزمة من نماذج الحرب التى يشنها الله على المرابين والمقامرين والاحتكاريين وعبدة المال ، وقد هددهم الله بقوله ﷻ : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

### ماذا خسر العالم من أزمة الرأسمالية المالية الطاغية ؟

يقول المحللون السياسيون والاقتصاديون فى كافة أنحاء العالم أن هذه الأزمة لم تتوقف عند حدود من كانوا سبباً فيها بل تجاوزت ذلك وامتدت إلى كل أقطار العالم ، وبدأ الحكام والرؤساء ومستشاريهم يهرولون للبحث عن كيف الخروج من الأزمة بسبب الخسائر الكبيرة الحالية والمتوقعة فما هى هذه الخسائر ؟

فلقد خسر العالم بسبب هذه الأزمة الكثير ، ولقد تعددت محاور هذه الخسارة ، ومن أهم أشكالها ما يلى :

- فقدان نسبة كبيرة من رأس المال المستثمر فى البنوك وفى السندات الحكومية وفى الاستثمارات فى البورصات ، وليس هناك إحصائيات دقيقة عن قيمة هذه الخسارة لعدم وجود المصداقية والشفافية فى المعلومات الصادرة من الحكومات فى هذا الشأن لأنها تحاول أن تطمئن الناس حتى لا يحدث الانهيار الأكبر وتكون الطامة الكبرى ، وهناك تقديرات من بعض المؤسسات والمراكز الاستشارية المحايدة أنها لا تقل عن ٣٠% من حجم الاستثمارات المالية .
- تحول نسبة كبيرة من أموال الناس إلى الاكتناز لعدم الثقة فى البنوك والمصارف الربوية وهذا بدون شك يؤدى إلى كساد اقتصادى كان من جرائه تصفية وإفلاس العديد من الشركات والمؤسسات والتى كانت تعتمد على الاقتراض من البنوك وبالرغم من تطمينات الحكومات فى هذا الشأن إلا أن السائد هو فقد الثقة التامة فى تلك الحكومات وفى مؤسساتها البنكية والمالية التى تعتبر القلب الذى يضح الدم إلى شرايين تلك الشركات وغيرها .
- ارتفاع نسبة البطالة بسبب الكساد الذى ساد الوحدات الاقتصادية وما فى حكمها وهذا سبب خسارة فادحة فى الإنتاج والتسويق ونحو ذلك وبدأ مؤشر البطالة يسبب رعباً وفزعاً لدى الحكومات من قيام ثورات العاطلين التى تهدد استقرار الأمن ، وهذا سوف يقود إلى زيادة ميزانية الدعم الاجتماعى فى ميزان الحكومات ، ومن آثار ذلك حرمان الاقتصاد من استثمارات حكومية ولا سيما فى المرافق والخدمات العامة .

- ارتفاع أسعار بعض الخامات وهذا سوف يقود إلى ارتفاع تكلفة المنتجات النهائية ولا سيما بالنسبة للدول التي تعتمد بصفة أساسية في صناعتها على الاستيراد من الخارج مثل دول العالم الثالث الفقيرة ، كما أن ارتفاع تكلفة التمويل في ظل الأزمة والخوف من زيادة مخاطر عدم السداد سوف يقود إلى سلسلة من ارتفاع الأسعار والانكماش والخلل في خطط وبرامج الإنتاج .
- احتمال زيادة العبء الضريبي على الأفراد لدعم ميزانيات الحكومات التي وضعت خطط لإعانة البنوك والمؤسسات والشركات المتعثرة بسبب الأزمة ، وهذا يعنى حرمان دافعى الضرائب من جزء من أموالهم والتي كانت أحيانا تدخر لتساعد في التنمية ، وهذه خسارة سوف يظهر أثرها في الأمد القصير ويسبب انخفاضاً مؤكداً في معدلات التنمية ليس فقط في البلاد الغنية بل كذلك في الدول الفقيرة ، ويعنى ذلك أن العالم سوف يصاب بنكبة أو بكارثة في معدلات التنمية وهذا هو الشقاء والحياة الضنك .
- من آثار الأزمة أيضاً ارتفاع في تكلفة الحاجات المعيشية الأصلية للإنسان ولا سيما الطبقة الفقيرة في دول العالم الثالث ، وفي هذا الخصوص يقول علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع سوف يمتد اثر هذه الأزمة إلى ميزانيات الأسر مما يقودها إلى الاقتراض لتدبير شئون الحياة أو سوف تلجأ إلى مؤسسات ومنظمات العمل المدنى الخبرى للحصول على مزيد من الإعانات في الوقت الذى تعانى نفسها من نضوب الموارد .
- من آثار الأزمة كذلك حرمان الدول الفقيرة من الإعانات التي كانت ترد إليها من الدول الغنية ، بسبب أن الأخيرة تفضل معالجة المتضررين من مواطنيها بسبب الأزمة عن إعانة الغير ، كما أن هذا سوف يؤثر على ميزانيات المنظمات العالمية المتخصصة بشئون اللاجئين والمهجرين والفقراء والجوعى والمرضى والفقراء في العالم ولا سيما في دول أفريقيا وآسيا ، وهذا سوف يقود إلى أن الفقراء والمرضى والجوعى في العالم سوف يزدادون شقاءً على شقائهم .

### - ماذا خسر العالم بالبعد عن شريعة الإسلام ؟

وخلص القول بأن الأزمة المالية الحالية والتي سببتها الرأسمالية الطاغية كانت وبالاً وبلاءً على العالم بأسره وذلك بسبب البعد عن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ولقد حذرنا الله سبحانه وتعالى من ذلك فقال **﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾** [الأنفال: ٢٥] ، وقوله تبارك وتعالى : **﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾** [طه: ١٢٤] .



ويثار في هذا المقام العديد من التساؤلات من أهمها ما يلي :

- كم خسر العالم عندما انحرف عن الفطرة والسجية التي خلق الله الناس عليها؟
- كم خسر العالم عندما تعامل بالربا ودخل في حرب مع الله ورسوله ؟
- كم خسر العالم عندما فصل القيم والمثل والأخلاق عن المعاملات ؟
- كم خسر العالم عندما تعامل بالميسر والقمار ؟
- كم خسر العالم عندما سيطر المال على الناس واصبح معبودهم من دون الله ؟
- كم خسر العالم عندما استثمر المال في الحرام وفي الخبائث ؟

لقد صدق الله ﷻ القائل : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ مِمَّا أُنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٩] ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ﴾ [غافر : ٢١] ، ولقد حذرنا رسول الله ﷺ من التعامل بالربا قائلاً : ﴿ ما ظهر في قوم الربا إ ظهر فيهم الجنون ﴾ [رواه ابن ماجه] ، ولقد صدق الله ورسوله وكذب المرابون والمقامرون وعبدة المال ، فهل يأخذ العالم من ذلك الدروس والعبر والعودة إلى تطبيق شرع الله .

### ما هو السبيل للخروج من الأزمة وفقاً للشريعة الإسلامية ؟

يتساءل الناس جميعاً: ما هو السبيل للخروج من الأزمة المالية والتي صنعتها الرأسمالية المالية الطاغية ؟ ليس الإسلام مستولاً عن هذه الأزمة لأن من أهم أسبابها عدم تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي قال عنها الله ﷻ : ﴿ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْهُ هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ دِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾ [طه: ١٢٣ : ١٢٦] .

وتأسيساً على ذلك يمكن الخروج من هذه الأزمة من خلال تطبيق فقه الاقتصاد الإسلامي المستنبط من فقه المعاملات ، وفي ضوء فتاوى وتوصيات فقهاء المصرفية الإسلامية وفقهاء الأسواق المالية الإسلامية الصادرة عن مجامع الفقه الإسلامي العالمية والتي نستقرأ منها الوصايا الآتية :

- الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي هي سبب الأزمة والبلاء وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيوع والاستصناع والسلم والإجارة ونحو ذلك مما استنبطه الفقهاء والعلماء .
- الامتناع عن نظم التعامل بنظام الهامش وبنظام الاختيارات وبنظام المستقبلات وبنظام المشتقات الوهمية لأن هذه النظم جميعاً تعتمد على الربا والمقامرات (الميسر) والتي تخلق اقتصاداً وهمياً لا يحقق التنمية ، وتطبيق نظم الاستثمار الإسلامي من خلال التعامل بالأسهم بالنظام النقدي وبنظام الاستثمار العيني المباشر في المشروعات .
- منع التعامل بنظام المتاجرة بالديون ونظام جدولة الديون لأن هذه النظم تقود إلى مزيد من الإعسار والإفلاس ، وتطبيق نظام المشاركات والرهونات العينية النقدية ومع الكيانات ذات الملاءة المالية .
- تطهير المعاملات في أسواق النقد والمال من المال المكتسب بطرق غير مشروعة وهذا ما يطلق عليه بالأموال القذرة ، وتطبيق مبدأ ( من أين لك هذا؟) .
- تطهير الأسواق المالية من المعاملات الخفية والإشاعات الكاذبة ومحاربة العصابات التي تسيطر على هذه الأسواق من الرأسماليين الطغاة الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ، وتطبيق نظام الرقابة الفعالة على الأسواق من خلال أجهزة رقابة حكومية وشعبية تتقى الله حق تقاته .
- التحرر من التبعية النقدية والمالية لعملة الدولار الذي كان من أسباب الأزمة ، وتطبيق نظام سلة العملات ، وتحرير العملة الوطنية من المضاربات والمقامرات العالمية .
- تطبيق فقه الأولويات الإسلامية في جغرافية الاستثمار والتمويل ، بأن يكون الوطن هو أولى بالرعاية ، وأن تكون استثمارات المواطنين والمسلمين لخدمة الأوطان العربية والإسلامية .
- تفعيل دور الدولة في الرقابة على المعاملات والأسواق لمنع كافة صور الربا والاحتكار والتكتل والغش والتدليس والغرر والكذب والإشاعات المغرضة وكافة سبل وطرق وحيل وصيغ وأشكال أكل أموال الناس بالباطل ، أي دولة تدعو إلى الخير وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر .
- تفعيل دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني والخيري والاجتماعي والدعوى لتقوم بدورها في مساعدة الطبقات المتضررة من هذه الأزمة .

■ الالتزام بالقيم والمثل والأخلاق الحسنة في المعاملات المالية وغيرها لأنها الوجود من التعامل بما يخالف شرع الله ﷻ ، فقد قال فقهاء الاقتصاد الإسلامي : (( قيم إسلامية سامية تقود إلى معاملات فاضلة والى البركة ) ، وصدق الله القائل : ﴿ وَكَوْنُوا أَهْلَ الْكِتَابِ آمِنُوا وَاتَّقُوا لِكْفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾ وَكَوْنُوا أَهْلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمَنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٦٥ ، ٦٦] ، وقال رسول الله ﷺ في وصف التجار الأبرار : ﴿ التاجر الصدوق الأمين مع الصديقين والشهداء ﴾ [رواه الترمذى] ، وقال : ﴿ إن التجار هم الفجار ، قالوا : يا رسول الله : أليس الله قد أحل البيع ؟ ، قال : بلى ولكنهم يحلفون فيأثمون ، ويحدثون فيكذبون ﴾ [رواه الترمذى] .

■ وعلى مستوى الأمة العربية والإسلامية يجب أولاً تطبيق مبادئ ونظم الاستثمار والتمويل الإسلامي قبل أن نطالب غير المسلمين بتطبيقها ، وحتى لا يثار السؤال المتواتر دائماً ، لماذا تخلفت الدول الإسلامية ولديها الاقتصاد الإسلامي ؟ .

■ ألم يأن لحكومات الدول الإسلامية أن تطبق مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الإسلامي وتقدم نماذج موضوعية وعملية لإنقاذ العالم من طغيان الرأسمالية المالية ؟

■ ألم يأن لهم (الحكومات الإسلامية) أن يتدبروا قول الله ﷻ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [الحديد: ١٦] ، ويطبقوا قول رسول الله ﷺ : ﴿ تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً ، كتاب الله وسنتي ﴾ [رواه مسلم] .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الدراسة الرابعة  
الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية

دراسة من إعداد :

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

- الأخلاق الفاسدة للرأسمالية هي سبب البلاء .
- آثار الأخلاق الفاسدة للرأسمالية .
- من أسباب الأزمة المالية انتشار الفساد الأخلاقي .
- الاقتصاد الإسلامى يقوم على الأخلاق الحسنة .
- الالتزام بالأخلاق الحسنة هو الطريق لعلاج الأزمة المالية .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

## الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية

### إعداد

دكتور حسين شحاتة  
الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

www.Darelmashora.com

#### ◆ - الأخلاق الفاسدة للرأسمالية هى سبب البلاء

تقوم المعاملات المالية والاقتصادية فى الفكر الرأسمالى الليبرالى على مبدأ ( الغاية تبرر الوسيلة ) ، وعلى أساس ( فصل الدين والأخلاق عن المعاملات ) ، وعلى المقولة : ( دعه يعمل ، دعه يمر ) ، ويكون تدخل الدولة فى ضبط المعاملات محدوداً أو منعدياً فى بعض الأحيان ، وإن كان نفر منهم يرى الآن ضرورة الالتزام بالأخلاق ومقصده من هذه الحالة هو أن الأخلاق أحياناً تساعد فى تحقيق المزيد من الثروة والأرباح والنمو والتوسع وليس مقصده الحقيقى هو أن الأخلاق هى قيم ومُثل إنسانية يجب الالتزام بها ويثاب عليها من الله ﷻ .  
ولقد ترتب على التحرر من القيم والأخلاق والمُثل السامية الفاضلة فى المعاملات المالية والاقتصادية العديد من السلبيات التى أدت إلى الظلم والفوضى والأزمات وأكل أموال الناس بالباطل .

#### ◆ - آثار الأخلاق الفاسدة للرأسمالية :

من أهم آثار الأخلاق الفاسدة فى المعاملات المالية والاقتصادية ما يلى :

- تكديس الثروات فى يد فئة قليلة والتى تطغى فى البلاد وتُكثّر فيها الفساد وذلك على حساب فئة الفقراء والجوعى والمرضى .
- انتشار المعاملات الوهمية الصورية والتى تقوم على الخداع والتضليل والجشع والطمع واللهث نحو المادة وهذا يؤدى إلى أكل أموال الناس بالباطل .
- إشعال الحروب وتأجيج الفتن لكسب المال بدون حق وهذا أدى إلى استعمار الشعوب والاعتداء على ثرواتها .

■ ضياع كرامة الإنسان ولا سيما الفقير بسبب صنيع الطغاة الرأسماليين الذين قست قلوبهم ، فلا يرقبون في الفقراء والجوعى إلّا ولا ذمة .

وكان من آثار ما سبق : الاحتكار والتكتلات الاقتصادية المالية وسوء توزيع الثروات ، وسيطرة الرأسمالي الغنى على القرارات السياسية الاستراتيجية العالمية ، وزيادة الهوة بين الطبقات ، وعَبَدَ معظم الرأسماليين الطغاة المال وجعلوه إلههم الأكبر ، وأذلوا الفقراء ونحوهم .

وتعتبر الأزمة الرأسمالية المالية المعاصرة نموذج واقعى حى من نتاج تحليل المعاملات المالية من القيم والأخلاق والمُثل والسلوكيات السوية ، كما تؤكد على حقيقة ثابتة وهى أن الأخلاق الفاسدة تقود إلى معاملات فاسدة وتسبب الأزمات وهذا ما سوف نتناوله في الفقرات التالية .

### من أسباب الأزمة المالية انتشار الفساد الأخلاقى :

يرى علماء الاقتصاد والمال أن انتشار الأخلاق الفاسدة وتقديسها عند الرأسماليين الليبراليين كانت من أسباب الأزمة المالية المعاصرة ، من هذه الأخلاق على سبيل المثال ما يلى :

الطغيان والجشع فى استحواذ المال بكافة السبل والوسائل وغياب العدل والقناعة

الكذب والإشاعات المغرضة وغياب الصدق والأمانة .

عدم الوضوح وغياب الشفافية على الناس .

الاحتمالات وغياب الحقائق والموضوعية .

الخداع والتضليل وغياب الصدق والأمانة .

الغرر والتدليس وغياب المصداقية .

الاستغلال والانتهازية وغياب العدل والرحمة .

وكان من حصاد هذه الأخلاق الفاسدة : إهدار الأموال وتشريد الموظفين والعمال ، وزيادة معدلات البطالة ، وطرد الناس من منازلهم ، وإفلاس البنوك والشركات وانهيار البورصات وزيادة بؤس الفقراء والمساكين ومن فى حكمهم .

## الاقتصاد الإسلامي يقوم على الأخلاق الحسنة :

يقول علماء الاقتصاد الإسلامي أن الالتزام بالأخلاق الحسنة الفاضلة عبادة لله وطاعة وامتناناً ، ونقود إلى معاملات مالية واقتصادية حسنة تتسم بالاستقرار والأمان والتنمية والرخاء .  
ومن أهم القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي ما يلي :

□ الصدق : مصداقاً لقول الله ﷻ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ [التوبة: ١١٩] ، وقول الرسول ﷺ : ﴿ التاجر الصدوق مع النبيين والصديقين ﴾ [الترمذي] .

□ الأمانة : مصداقاً لقول الله ﷻ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء: من الآية ٥٨] .

□ العدل : مصداقاً لقول الله ﷻ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾ [النساء: من الآية ١٣٥] .

□ التيسير : مصداقاً لقول الله ﷻ : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾ [البقرة: من الآية ١٨٥]

□ الوفاء بالعهود : مصداقاً لقول الله ﷻ : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: ٩١]

□ الوفاء بالعقود : مصداقاً لقول الله ﷻ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة: من الآية ١] .

## الالتزام بالأخلاق الحسنة هو الطريق لعلاج الأزمة المالية :

إذا تيقننا بعد التحليل السابق بأن من أهم أسباب الأزمة المالية هو انتشار وطغيان الأخلاق الفاسدة أو على الأقل التحرر من الالتزام بالأخلاق الحسنة ، فيكون النجاة والخروج من تلك الأزمة هو تطهير المعاملات المالية بصفة عامة ومعاملات البنوك والمصارف والأسواق المالية وأسواق النقد .. وما في حكم ذلك من الأخلاق الفاسدة .

ويقع على الحكومات مسئولية حماية المعاملات من الفساد والطغيان لتحقيق الأمن والأمان والاستقرار ،

تطبيقاً لقول الله ﷻ : ﴿ الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج: ٤١] .



كما يجب على الحكومات التصدي لمجموعة المفسدين في الأسواق والمعاملات ومنهم المقامرین والمرايين والمحتكرين والمستغلين والذين يأكلون أموال الناس بالباطل وذلك لحماية الناس من شرورهم وطغيانهم وهذا يدخل في نطاق ( النهي عن المنكر ) السابق ذكره في الآية السابقة ، ولا يجوز مكافأتهم على صنيعهم بما يسمى خطط الدعم ، فإن الله لا يصلح عمل المفسدين ، ولكن جزاؤهم أن ينفوا من الأرض .

ولقد كان لالتزام التجار المسلمين في صدر الدولة الإسلامية بالقيم والأخلاق الحسنة دور هام في نشر الإسلام في كثير من دول العالم ولا سيما في دول شرق آسيا وأوروبا ، ولقد بارك الله لهم في أموالهم وصدق الله القائل : ﴿ وَكَوَّ أَنْ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الأعراف:٩٦] ، وقول الله ﷻ : ﴿ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ [طه:١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥] ، وقوله ﷻ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ [الحديد:١٦] ، وقول رسول الله ﷺ : ﴿ تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا ، كتاب الله وسنتي ﴾ [رواه مسلم] .

## الدراسة الخامسة

### الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها

دراسة من إعداد :

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

## الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها

### العناصر

- ◆ – استهلال .
- ◆ – تشخيص الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية .
- ◆ – مظاهر الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية .
- ◆ – الأسباب الحقيقية للأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية .
- ◆ – آثار الأزمة المالية (( السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والأخلاقية )) .
- ◆ – خطة الإنقاذ من الأزمة المالية المقترحة في ضوء الشريعة الإسلامية وأسس الاقتصاد الإسلامى .
- ◆ – دروس وعبر إسلامية مستفادة من الأزمة المالية .
- ◆ – نداء إلى المسلمين ليعتبروا من الأزمة المالية .
- ◆ – نداء إلى المسلمين للالتزام بكتاب الله وسنة رسوله .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

## الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها

إعداد

دكتور حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشارى فى المعاملات المالية الشرعية

[www.Darelmashora.com](http://www.Darelmashora.com)

### - استهلال :

لقد صدق الله عز وجل عندما توعد المرابين والمقامرين ومن على شاكلتهم بالمحق ، فقال ﷺ : ﴿ يَمَحِقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيَرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، كما أعلن الله عليهم الحرب فقال : ﴿ فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: من الآية ٢٧٩] ونحن الآن نعيش المحق عملياً ونشاهد ما يجرى حرب شرسة هالكة ضد المرابين والمقامرين ، ولقد صدق رسول الله ﷺ عندما توعد المرابين والمقامرين بالهلاك فقال ﷺ : ﴿ إِذَا ظَهَرَ الرَّبَا وَالزُّنَا فِي قَرْيَةٍ أَذْنُ اللَّهِ بِهَلَاكِهَا ﴾ [رواه أبو يعلى] ، وأكد رسول الله ﷺ عن أن التعامل بالربا من الموبقات وأمرنا بتجنبه فقال ﷺ : ﴿ اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمَوْبِقَاتِ وَعَدَدٌ مِنْهَا..... عَنْ أَكْلِ الرَّبَا ﴾ [ رواه مسلم] ، ولقد كذب من يقولون لا اقتصاد بلا فوائد ربوية ، فالربا هو سبب المحق والهلاك ، كما أخطأ من يفتون بأن فوائد القروض وفوائد البنوك حلال حلال حلال ، ولقد أصاب فقهاء الأمة عندما قالوا بأن الفوائد هى عين الربا المحرم ، فقد صدر عن مجامع وهيئات ومجالس الفقه العالمية بأن ما يطلق عليه بفوائد البنوك هو الربا المحرم تحريماً قطعياً بأدلة من الكتاب والسنة والذى كان من أسباب هذه الأزمة .

ولقد أثير حول هذه الأزمة العديد من التساؤلات من أهمها ما يلى :

□ ما هى الأسباب الحقيقية للأزمة المالية ؟ وهل هذه الأزمة مفتعلة من أمريكا لأكل أموال الناس بالباطل ؟

□ ما هى الآثار السياسية للأزمة ؟ وهل أثرت على هيبة أمريكا وعلى النظام الليبرالى ؟

□ ما هى الآثار الاقتصادية للأزمة ؟ وهل تعنى انهيار النظام الاقتصادى الرأسمالى ؟

□ ما هى الآثار المالية للأزمة ؟ وهل تعنى انهيار نظام الفائدة والتجارة فى الديون

- - ما هي الآثار الاجتماعية للأزمة ؟ وهل تعنى أن الفساد المالى والاقتصادى يقود إلى فساد اجتماعى ؟
  - ما هي الآثار الأخلاقية للأزمة ؟ وهل فصل الاقتصاد عن الأخلاق هو سبب الأزمة ؟
  - ما هي آثار هذه الأزمة على الفقراء والجياع والمرضى والمشردين ؟
  - ما هو السبيل للخروج من الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية ؟
  - هل الاقتصاد الإسلامى هو المنقذ ؟ وهل الإسلام هو الحل ؟
  - هل لدى فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامى برنامجاً موضوعياً قابل للتطبيق للإنقاذ والإصلاح وقيادة العالم ؟
  - ما هي الدروس والعبر التى نستخلصها من هذه الأزمة ؟
  - كيف يستفيد الدعاة والعلماء من هذه الأزمة للدعوة إلى الإسلام على بصيرة وبينة ؟
- حول هذه التساؤلات سوف تدور عناصر هذه الدراسة من منظور أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأسس الاقتصاد الإسلامى .

### تشخيص الأزمة المالية بمنظور الشريعة الإسلامية

لقد قامت البنوك والمؤسسات المالية التقليدية بالإفراط فى إقراض الأفراد والشركات بنظام الفائدة الربوية المحرمة ، ثم حدث كساد اقتصادى فى أمريكا وانخفض معدل التنمية فأدى ذلك إلى عجز المقترضين عن سداد القروض وفوائدها ، ولقد تدخلت بعض المؤسسات المالية الوسيطة بشراء الديون بالديون مقابل زيادة الأجل وزيادة سعر الفائدة ورهن العقارات ، وقادت هذه المعاملات السابقة فى النهاية إلى إعسار مالى خطير وجسيم وشللاً فى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وأدى إلى انهيار بعض البنوك والمؤسسات المالية التى كانت تتاجر فى الديون ، ولقد امتد ذلك إلى البورصات (الأسواق المالية والنقدية ) وإلى كافة المؤسسات المالية الأخرى وإلى بعض الشركات التى كانت تتعامل معها بنظام القروض بفائدة ، مما أدى فى النهاية إلى مجموعة من المشكلات منها : الإعسار المالى والإفلاس وفصل العمال والبطالة وانهيار النظام المالى الرأسمالى وامتد ذلك إلى العالم بأسره فى ظل نظام العولمة والجات .

ومن منظور الشريعة الإسلامية فان تشخيص الأزمة المالية يتلخص فى المسائل الآتية :

- التعامل بنظام الائتمان (القروض) بفائدة ، وتشخيص هذه الفائدة : هو الربا المحرم تحريماً قطعياً بأدلة من الكتاب والسنة .

□ الاتجار بالديون ، وجدولتها نظير زيادتها وزيادة سعر الفائدة ، وتشخيص هذا هو التعامل بالربا ،

ولقد حرم رسول الله ﷺ ذلك فقد نهى عن بيع الكالئ بالكالئ .

□ التعامل بنظام المشتقات المالية في أسواق الأوراق المالية ، وهذا النظام هو المقامرات ، وتشخيصه في

الشريعة هو الميسر المحرم شرعاً .

□ التعاملات الورقية السورية في أسواق الأوراق المالية ، وهذا النظام يقوم على الغرر والجهالة وهذا

منهى عنه في الشريعة الإسلامية .

وسوف نتناول بشيء من التفصيل هذه المسائل مع بيان الأسباب والآثار والعلاج .

### مظاهر الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية

من أهم مظاهر الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية ما يلي :

أولاً : الخوف والذعر والقلق الذى انتاب كل الناس والمؤسسات والشركات سواء المقرضين أو المقترضين والوسطاء بينهم ، وكل من كانوا يتاجرون بالديون ويتعاملون بالقمار .

ثانياً : الخوف والذعر الذى انتاب الحكومات في جميع أنحاء العالم ولا يدرون في أى طريق يسرون ، ويتخبطون في وضع

الخطط والسياسات واتخاذ القرارات ، ويستغيثون : أين الحل ؟ ، ولقد صدق عليهم قول الله ﷻ : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ۲۷۵] .

ثالثاً : انهيار وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية التى تتعامل بالقروض بفائدة وتتاجر في الديون ، وإفلاس العديد

من الشركات الصناعية والتجارية والمالية العملاقة التى كانت تعتمد في تمويل عملياتها بنظام القروض بفائدة

وصدق الله القائل : ﴿ يَحَقُّ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ۲۷۶] .

رابعاً : انهيار الأسواق المالية العالمية (البورصات) وتدهور المعاملات ، وحدوث خسائر كبيرة تقدر بالتريليونات لأنها كانت

تتعامل بنظام الفائدة ، وبنظام المقامرات والمعاملات الصورية الشكلية وهذا كله من الربا والميسر الذى نهى

عنه الله فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ

لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ۹۰] .

خامساً: الخوف والذعر الذى انتاب الكثير من العاملين والموظفين الحاليين خشية أن يصيبهم ما أصاب إخوانهم الذين شردوا من قبل بسبب الأزمة .

سادساً: الخوف والذعر الزى انتاب الكثير من الدول الفقيرة والتى كانت تعيش على الإعانات الممنوحة من الدول الغنية ، بسبب أن الأخيرة أصبحت مشغولة بأزمته المالية .

سابعاً: تشريد العديد من العاملين والموظفين وأصبحت حياتهم ضنكاً ، وصدق الله القائل : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ [طه:١٢٤] .

ثامناً: بالإضافة إلى المظاهر السابقة ، فلقد استشرت الأزمة المالية كل دول العالم قاطبة حتى البلاد العربية والإسلامية فلم تبق ولم تذر ، ولقد صدق الله القائل : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [أنفال:٢٥] ، كما صدقت نبوءة سيدنا محمد ﷺ القائل : ﴿ يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى أُمَّتِي يَأْكُلُونَ فِيهِ الرِّبَا ، قَالُوا : كُلُّ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَنْ لَمْ يَأْكُلْهُ يَنَالْهُ غِبَارُهُ ﴾ [متفق عليه] ، والواقع الذى نعيشه الآن يؤكد على هذه النبوءة ، وحتى آخر التقديرات فى هذه المرحلة بلغت خسائر العالم من هذه الأزمة حوالى ٢.٨ تريليون دولار ، ولا ندرى إلى أى مدى سوف تبلغ الخسائر ، وإلى أى أجل سوف تمتد الأزمة .

وتتلخص هذه المظاهر فى الآتى :

- الذعر والخوف والقلق الذى انتاب الناس والحكومات المؤسسات والشركات .
- فقدان الثقة فى النظام الرأسمالى الليبرالى .
- إفلاس العديد من البنوك والشركات ونحوها .
- انهيار المعاملات فى البورصات وسبب ذلك خسائر كبيرة .
- تفاقم مشكلة البطالة التى تعتبر أشد شر على وجه الأرض .
- الخسائر الرأسمالية التى لحقت بالبنوك والبورصات والشركات والحكومات .

## الأسباب الحقيقية للأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية

يتساءل كثير من الناس هل هذه الأزمة مفتعلة أم لأسباب حقيقية واقعة : أرى أنها أزمة فعلية ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب من منظور الشريعة الإسلامية في الآتي :

أولاً : التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها فمن المنظور المالى والاقتصادى العام أنه في حالة الكساد الاقتصادى يعجز المقرض عن سداد القرض وفائدته فيكون الخلل والإعسار المالى ، وهذا النظام منهى عنه شرعاً فقد قال الله ﷻ : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: من الآية ٢٧٥] ، وقال الرسول ﷺ : ﴿ كل قرض جر نفعاً فهو ربا ﴾ [رواه الإمام أحمد] .

ثانياً : التعامل بنظام التجارة في الديون حيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء ، وهذا يقود إلى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية ، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التجارة بالديون ، حيث نهى رسول الله ﷺ عن بيع الدين بالدين ، فقد ورد عنه : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئى بالكالئى أى بيع الدين بالدين .

ثالثاً : التعامل بنظام المشتقات المالية التى تمارسها البورصات ومنها على سبيل المثال : الشراء بالهامش ، والمستقبليات والاختيارات والتوريق وهذه النظم جميعاً منهى عنها شرعاً لأنها تقوم على المقامرات أى الميسر الذى نهى الله عنه حيث قال :  
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠] .

رابعاً : التخلي عن نظام الغطاء بالذهب والفضة واستبداله بالدولار والعملات الورقية ، وهذا أحدث تضخماً من خلال نظام خلق النقود ، ويعتبر هذا النظام من نماذج أكل أموال الناس بالباطل والذى نهى الله عنه فقال : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨] .



خامساً : تقاعس الحكومات بأن تقوم بأحد وظائفها الرئيسية وهي الرقابة على الأسواق وعلى الأموال وذلك لمنع صور الاحتكار والاستغلال والتكتلات وكافة صور الفساد المالى والاقتصادى ، وتركت الطغاة من رجال المال والاقتصاد ليفسدوا فى الأرض بدعوى أن النظام الاقتصادى الرأسمالى يقوم على الحرية المطلقة تحت شعار (( دعه يعمل ، دعه يمر )) ، وهذا الفهم الخاطئ يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تُوجِبُّ على الحكومة التدخل فى الأسواق والمعاملات لحمايتها من كافة صور أكل أموال الناس بالباطل ومن صورها : الربا والاحتكار والغش والميسر ، ودليل ذلك من القرآن الكريم هو قول الله تبارك وتعالى : ﴿ الَّذِينَ إِن مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج:٤١] ، وكان يقوم بهذه الوظيفة الشرعية فى صدر الدولة الإسلامية المحتسب .

سادساً : يضاف إلى الأسباب السابقة سبب آخر وهو أخطرها ، هو الممارسات غير الأخلاقية فى المعاملات الاقتصادية والمالية ومنها الغرر والجهالة والتدليس والكذب والإشاعات والجشع والاحتكار والتكتلات والرشوة ، وهذا كله مخالف للآداب والأخلاق الإسلامية.

كل هذه الأسباب وغيرها كانت كفيلة بانهيار النظام المالى العالمى وهذا ما حدث فعلاً وصدق الله ورسوله وكذب الرأسماليون والليبراليون وعبداء المال ، فكانت عاقبتهم خسرًا ، ولقد ترتب على ذلك آثاراً سيئة سوف نتناولها فى البنود التالية .

### آثار الأزمة المالية السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والأخلاقية

لقد انتشر الغبار الأسود للأزمة المالية فى كل نواحي الحياة وفى أرجاء العالم ، وصدق الله القائل : ﴿ وَأَنْتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [أنفال:٢٥] ، وصدق الرسول ﷺ القائل : ﴿ إِذَا ظَهَرَ الرِّبَا وَالزَّنَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ بِهَلَاكِهَا ﴾ [رواه أبو يعلى] ، وقوله ﷺ : ﴿ يَأْتِي زَمَانٌ عَلَى أُمَّتِي يَأْكُلُونَ فِيهِ الرِّبَا ، قَالُوا : كُلِّ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : مَنْ لَمْ يَأْكُلْهُ يَنَالْهُ غِبَارُهُ ﴾ [متفق عليه] .

ومن أهم آثار الأزمة المالية ما يلى :

- ◆ أولاً : آثار سياسية : تتعلق بفشل وخطأ السياسات الرأسمالية الليبرالية .
- ◆ ثانياً : آثار اقتصادية : تتعلق بانهيار النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى .

- ◆ ثالثاً: آثار مالية : تتعلق بانهيار نظم الفائدة والتجارة بالديون وبنظام المقامرات .
- ◆ رابعاً: آثار اجتماعية : تتعلق بزيادة معدل البطالة ، وانتشار الظلم الاجتماعى .
- ◆ خامساً: آثار أخلاقية : تتعلق بانتشار الاحتكار والاستغلال والكذب والاحتيال .

وسوف نتناول هذه الآثار بشيء من التفصيل فى البنود التالية لنستخلص منه الدروس والعبر ليستفيد منها المسلمون بصفة عامة وفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامى بصفة خاصة .

أولاً: الآثار السياسية للأزمة المالية :

لقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظام السياسى الليبرالى القائم على الحرية المطلقة لرجال المال والأعمال ، والذى يقوم على المفاهيم الخاطئة الآتية :

- فصل الدين والأخلاق عن الاقتصاد .

- دعه يعمل دعه يمر .

- الأعمال هى الأعمال .

- الغاية تبرر الوسيلة (الميكيفيلية) .

- التكتلات الكبيرة هى أساس التنمية .

- الرفاهية المادية أساس التقدم والحضارة .

كما أدت هذه الأزمة إلى ضياع وانهيار هيئة أمريكا وظهور قوى سياسية جديدة مثل الصين وروسيا ، ولقد بدأ أنصار النظام السياسى الليبرالى يبحثون عن نظام سياسى جديد يسمح بتدخل الدولة ، فما هو هذا النظام السياسى المنشود ؟ هل هو الإسلام ؟

ثانياً: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية :

لقد أدت هذه الأزمة إلى الكساد الاقتصادى وانهيار النظام الاقتصادى الرأسمالى الليبرالى والقائم على المفاهيم الخاطئة الآتية :

- مفهوم الحرية المطلقة للمعاملات .

- مفهوم أن يقود التنمية الشركات والمؤسسات الكبيرة العملاقة المحتركة .

- مفهوم السيادة لنظام الفائدة فهو الباعث على الادخار والاستثمار والتنمية .

- مفهوم فصل الدين والأخلاق عن المعاملات الاقتصادية .

والآن ينادون بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي والبحث عن نظام اقتصادى جديد ، لعله النظام الاقتصادي الإسلامى القائم على تحقيق التنمية المتوازنة وعلى القيم والأخلاق والسلوك السوى واحترام الملكية الخاصة وحرمة الملكية العامة .

ثالثاً : الآثار المالية للأزمة المالية :

من أهم الآثار المالية للأزمة هو انهيار النظام المالى القائم على نظام الفائدة وعلى نظام التجارة فى الديون ، كما فشلت نظم الاستثمار والتمويل الربوية ، وأدى كل هذا إلى عجز فى ميزانيات العديد من الحكومات وفرض ضرائب جديدة ، كما توقف تمويل الشركات ولا سيما المشروعات الصغيرة وبدأ رواد الرأسمالية المالية ينادون بإصلاح النظام المالى العالمى والاستفادة من نظم التمويل والاستثمار الإسلامية ، مثل المشاركة والبيع والإجارة والاستصناع ونحوها والتي يضيق المقام لعرضها ويمكن الرجوع إلى موقعنا على الإنترنت دار المشورة - قسم البيع [www.Darelmashora.com](http://www.Darelmashora.com)

رابعاً : الآثار الاجتماعية للأزمة المالية :

نجم عن هذه الأزمة آثاراً اجتماعية خطيرة من أهمها ما يلى :

- تشريد العديد من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون فى البنوك والشركات والتي توقفت أو أفلست ، ونجم عن ذلك البطالة .

- الخوف والذعر الذى ينتاب الموظفين والعمال الحاليين باحتمال فصلهم وضمهم إلى عداد صفوف العاطلين .

- تشريد من كانت عليهم ديوناً عقارية ولم يستطيعوا سدادها واصبحوا من المهجرين الذين يحتاجون الغوث .

- زيادة عبء الإعانات الاجتماعية التى تمنحها بعض الحكومات للعاطلين والمتضررين من الأزمة .

- نقص فى المخصصات المالية التى كان رجال الأعمال والمال يخصصونها مثل الإعانات والمنح والهبات الاجتماعية .

- من المتوقع أن تتوقف الدول الغنية عن إعطاء إعانات للدول الفقيرة بسبب انشغالها بأزماتها ومنها المالية ، وهذا يسبب مشاكل خطيرة على الفقراء والجياع والمرضى فى تلك الدول الفقيرة وربما تقود إلى ثورات شعبية .

وبدأ القائمون على أمر المنظمات والمؤسسات والهيئات الخيرية الاجتماعية العالمية ينادون بضرورة إعطاء المزيد من العون والاستغاثة لفقراء وجياع ومرضى العالم حتى لا يزدادوا فقراً وجوعاً ومرضاً .

خامساً : الآثار الأخلاقية للأزمة المالية :

يُضاف إلى الآثار السابقة أثر هام وهو الآثار الأخلاقية السيئة المتولدة عن الأزمة ، فيرى علماء النفس والسلوكيات أن هذه الأزمة سوف يتولد عنها المزيد من الأخلاق الفاسدة بسبب الفقر والبطالة وعدم الثقة ، من أهم هذه الأخلاق :

◆ انتشار السرقة والرشوة والاعتداء على أموال الناس بالباطل .

◆ انتشار الغش والتدليس والبيانات والمعلومات المزورة .

◆ انتشار الجشع في الحصول على المال بالوسائل المشروعة وغير المشروعة .

◆ انتشار الاستغلال والانتهازية والتكسب من الوظيفة الحكومية .

◆ انتشار الأموال القذرة والواردة من مصادر خبيثة .

وهذه الأخلاق وغيرها سوف تزيد من الحياة الضنك والمحق والهلاك وهى من نماذج الحرب التى يشنها الله على المرابين والمقامرين ومن على شاكرتهم .

خطة (برنامج) الإنقاذ من الأزمة في ضوء الشريعة الإسلامية  
( الاقتصاد الإسلامى هو المنقذ )

من موجبات الخروج من الأزمة المالية العالمية والتي تقودها الرأسمالية الطاغية وفقاً لضوابط ومعايير الاقتصاد الإسلامى والمستنبطة من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ما يلى :

أولاً: أن تتدخل الحكومات من خلال مؤسسات النقد والبنوك المركزية للرقابة الفعالة على تصرفات المؤسسات المالية مثل البنوك والمصارف وشركات الرهن والبورصات ونحو ذلك لمنع كافة صور المضاربات والمقامرات (الميسر) والتجارة بالديون وبالمشتقات المالية الوهمية حتى تغل من شروخ تصرفات الرأسمالية المالية الطاغية والتي سببت أضراراً للناس جميعاً على مستوى العالم وفقاً للقواعد الشرعية : ((الضرر يزال)) ، ((يتحمل أخف الضررين)) ، (( مشروعية الغاية ومشروعية الوسيلة)).

ثانياً: إعادة النظر في آلية نظام الفائدة على القروض والائتمان ويحل محلها نظم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامى القائمة على المشاركة والبيع والمعاملات الفعلية والتي تُعيد الأمن والاستقرار والمحافظة على الحقوق بالعدل والقسط وفقاً للقاعدة الشرعية (( الغنم بالغرم والكسب بالخسارة)) ومن أهم هذه الصيغ : المشاركة والبيع الفعلية والاستثمار المباشر والإجارة .

ثالثاً: تحرير المعاملات النقدية من هيمنة العملة الواحدة وهى الدولار وإيجاد بديل له بحيث لا يقود الانهيار فى عملة معينة إلى الإضرار بكافة العملات لأن هذه الهيمنة تعتبر ضرباً من ضروب الاحتكار المنهى عنه شرعاً ، فالمحتكر ملعون ، ولا بد من الرجوع إلى نظام الغطاء الذهبى ، وعلى مستوى الأمة الإسلامية لا بد من إحياء نظام الدينار الإسلامى .

رابعاً: إعادة النظر فى آلية المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعيمير ونظام التجارة العالمية وما فى حكم ذلك والتي تسيطر عليها أمريكا والدول الغنية العالمية بحيث تباشر نشاطها فى إطار العدل والحرية وتحقيق المصلحة العامة الدولية ولا سيما الدول النامية الفقيرة .

خامساً : توجه خطط الإنقاذ والدعم الحكومية للفقراء والجيايع ومن في حكمهم الذين تضرروا فعلاً بالأزمة ، ولا يجوز دعم المقامرين والمرايين ومن في حكمهم والذين كانوا سبباً في الأزمة ، بل يجب معاقبتهم .

سادساً : حث الأغنياء من القطاع الخاص بمزيد من الدعم للفقراء والجيايع ومن في حكمهم أو على الأقل الاستمرار في العطاء حتى لا يموت الناس جوعاً ومرضاً بسبب المفسدين في الأرض .

سابعاً : وضع ميثاق أخلاقي للمعاملات المالية على مستوى العالم في إطار الرسائل السماوية تنضبط به كافة الدول وأن تُفرض عقوبات دولية على الدول ومؤسساتها المالية والنقدية المخالفة لهذا الميثاق حتى يتم تداول المال والنقد بالحق والعدل بما يحقق الخير للبشرية والحد من شرور الرأسمالية المالية فلا اقتصاد بلا أخلاق .

ثامناً : أن تتعاون الدول العربية والإسلامية في وضع حاجز وقاية وأمان يصد أو يحد أو يقلل من شرور الرأسمالية إلى أسواقها النقدية والمالية وإنشاء صندوق النقد العربي والإسلامي لدعم الدول العربية والإسلامية الفقيرة والنامية وأن تستثمر أموال العرب والمسلمين لمصلحة العرب والمسلمين تحت رعايته .

تاسعاً : إنشاء السوق العربية والإسلامية المشتركة لتقديم نموذج اقتصادي إسلامي لإنقاذ البشرية من الهلاك بعد أن تطبقه الدول العربية والإسلامية .

عاشراً : تقديم ونشر النموذج الاقتصادي والمالي الذي وضعه فقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي ليكون بديلاً عن النموذج الوضعي ليؤكدوا للعالم بأن (( الإسلام منهج حياة )) وأنه صالح للتطبيق في كل زمان ومكان ، وأن الإسلاميين لديهم برنامج اقتصادي إسلامي للإصلاح والتنمية .

من العرض والتحليل الموضوعى السابق للازمة المالية : مظاهرها وأسبابها وآثارها ودور المشروع الاقتصادى الإسلامى

للإنقاذ ، يمكن استخلاص أهم الدروس والعبر التى تفيد الناس جميعاً ولا سيما رجال الدعوة الإسلامية ، وهى :

أولاً : اليقين التام بأن تحقيق الحياة الكريمة والأمن والاستقرار والسكينة يعتمد اعتماداً كلياً على تطبيق شرع الله ﷻ ، ومن ينحرف عن ذلك تكون الحياة الضنك ، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿١٢٣﴾ ، ويقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَالْوَالِدُوا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقاً ﴿١٦﴾ [الجن:١٦] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ [الأعراف:٩٦] ، ويقول الرسول ﷺ : ﴿ تركت فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدى أبدا كتاب الله وسنتى ﷻ ﴾ [رواه مسلم] .

ثانياً : اليقين التام بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والمعاملات ، فالإسلام يوازن بين العبادات والمعاملات وبين القيم الروحية والقيم المادية فى إطار متوازن ، وتكون الغاية من المال هى تعمير الأرض وعبادة الله ﷻ ، وهذا واضح فى آيات المعاملات فى القرآن الكريم حيث قرنت بالتقوى والإيمان ، منها على سبيل المثال قول الله ﷻ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ [البقرة:٢٧٨] ، فالحضارة الفعلية هى التى تهتم بالإنسان روحياً ومادياً فى إطار متوازن لا يطغى أحدهما على الآخر ، وهذا من مقاصد الشريعة الإسلامية .

ثالثاً : لا يمكن الفصل بين الأخلاق والمعاملات المالية والاقتصادية فالأخلاق الفاسدة تقود إلى معاملات فاسدة والأخلاق الحسنة تقود إلى معاملات حسنة ، ولقد بشر رسول الله ﷺ رجال الأعمال والمال الملتزمين بالأخلاق الفاضلة بالجنة فقال : ﴿ التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والشهداء والصالحين ﴾ [رواه مسلم] ، ويقول الرسول فى حديث آخر : ﴿ التاجر هم الفجار إلا من بر ﴾ [متفق عليه] .

رابعاً: يؤدي التعامل بالربا إلى المحق والهالك والضياع مصداقاً لقول الله ﷻ: ﴿يَحِقُّ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، وقوله في نفس السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٧ ، ٢٧٩] ، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] ، وصدق رسول الله ﷺ القائل: ﴿إِذَا ظَهَرَ الزُّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ بِهَلَاكِهَا﴾ [رواه أبو يعلى] .

خامساً: يؤدي التعامل بالميسر ومن أشكاله المعاصرة المقامرات والمضاربات والمعاملات الصورية الشكلية التي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، ولقد نهى الله ﷻ عن ذلك في آيات كثيرة منها قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] .

سادساً: إعادة النظر في نظام غطاء العملات بالدولار اللص والذي أدى إلى خلق النقود والى أكل أموال الناس بالباطل ، والرجوع إلى نظام الذهب والفضة أو إلى مجموعة عملات مختلفة ، حتى لا تكون أمريكا الدولة الطاغية والتي أكثر الفساد في الأرض ، وصدق الله العظيم القائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: من الآية ٨١] .

سابعاً: إن الحرية المفرطة وترك الحبل على الغارب للناس يقود إلى اتباع هوى النفس الأمارة بالسوء والى الفساد بكافة صوره وأشكاله ، ولا بد لولى الأمر أن يتدخل لمنع الفساد والأمر بالمعروف ، ودليل ذلك قول الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ إِذَا مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [الحج: ٤١] .

ثامناً: أن الإسلام هو دين الوسطية والاعتدال وقادر على استاذية العالم ، ويجب على المسلمين أن يكونوا قدوة حسنة للآخرين من غير المسلمين حتى يدخلوا في دين الله أفواجا ، فالبشرية في أشد الحاجة إلى الإسلام لينقذها من بأسها وذنوبها .

تاسعاً: أن المستقبل لهذا الدين العظيم ، ويجب على المسلمين أن يطبقوا الإسلام على أنفسهم لتطبيق شريعة الله على الأرض وإخراج الناس من الظلمات إلى النور ، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥ ، ١٦] .



عاشراً : ألم بأن للحكومات العربية والإسلامية أن تأخذ من هذه الأزمة الدروس والعبر ، ويتحدوا - مخلصين لله - لتطبيق شرع الله ﷻ وتطبيق مفاهيم وأسس ونظم الاقتصاد الإسلامى وذلك لرفع المشقة عن شعوبهم تطبيقاً لقول الله ﷻ : ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿١٢٣﴾ [طه:١٢٤، ١٢٣] ، ألم بأن للحكومات العربية والإسلامية أن لا تركز إلى الذين ظلموا وتستجيب لنداء الله ﷻ القائل : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ ﴾ [هود:١١٣] والقائل : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّبِعُوا مِنْهُمْ نِقَاةً وَيَحذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ [آل عمران:٢٨] .

وخلص القول : يجب على المسلمين أن يستفيدوا من هذه الأزمة وأن يطبقوا شرع الله ﷻ حتى ينجيهم الله من آثامها .

## نداء إلى المسلمين ليعتبروا

لقد أسفرت هذه الأزمة المالية عن مجموعة من الحقائق والثوابت التي يجب على المسلمين عامة أن يعتبروا منها ، كما يجب على رجال الدعوة الإسلامية بصفة خاصة أن يؤكدوا عليها في دعوتهم ، من أهمها ما يلي :

◆ أن الله سبحانه وتعالى يقول الحق وهو يهدي السبيل ، لقد صدق الله عندما حرم الربا والميسر لأضرارهما الجسيمة على الناس جميعاً ، ولقد تبين أن من أسباب هذه الأزمة هو التعامل بالربا وبالقمار وكان ذلك سبباً للهلاك .

◆ أن الله الحكيم الخبير قد نزل شريعة شاملة ودائمة وصالحة لكل زمان ومكان ، تحقق للإنسان الإشباع الروحي والمادى ، وهذا يؤكد على شمولية الإسلام وأنه منهج حياة ولا يمكن الفصل بين العبادات والمعاملات ، فقد تبين أن من أسباب الأزمة : عبادة الدولار والدرهم والدينار وإهمال الجوانب الروحية للإنسان وكان الضلال والشقاء والهلاك .

◆ أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وحبب إليه المال لأداء وظيفة أساسية وهي تعمير الأرض وعبادته سبحانه وتعالى ، فالمال يكون نعمة إذا استخدم طبقاً لشرعه ، ويكون نقمة إذا استخدم وفقاً لشرع البشر الوضعي فنعمما المال الصالح في يد الرجل الصالح .

◆ أن المخرج من هذه الأزمة هو تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ، ومبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة ومنها : نماذج العقود الشرعية للاستثمار والتمويل .

◆ التأكيد على أنه لا اقتصاد بدون أخلاق ، وأن الأخلاق الحسنة تقود إلى معاملات اقتصادية حسنة ، وأن الأخلاق الفاسدة تقود إلى فصل الاقتصاد عن الأخلاق .

◆ أن تخلف بعض الدول الإسلامية يرجع أساساً إلى عدم التزام حكوماتها بتطبيق شرع الله ، وركونهم إلى الذين ظلموا وطبقوا القوانين الوضعية .

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات

## نداء إلى علماء الاقتصاد ورجال المال والأعمال

□ إلى شريعة الإسلام أيها العلماء والخبراء والحكام الراغبون في إصلاح النظم المالية والاقتصادية الوضعية التي سببت الشقاء والحياة الضنك للبشرية ، وجلبت الأزمات تلو الأزمات ، ففي شريعة الإسلام الهدى والرحمة والخير ، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿ [المائدة: ١٥ ، ١٦]

□ إلى الاقتصاد الإسلامي وقواعده وضوابطه الشرعية أيها الاقتصاديون ورجال المال والأعمال ، ففيه الأمن والأمان ، والاستقرار والرخاء ، وتجنبوا التعامل بالربا فهو أشر شر في المعاملات المالية والاقتصادية حتى لا تدخلوا في حرب مع الله ورسوله ، فقد قال الله ﷻ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿ [البقرة: ٢٧٨ ، ٢٧٩] .

□ إلى المصرفية الإسلامية أيها الراغبون في إصلاح النظام المصرفي العالمي ، فلقد أكد علماء المال والمصارف العالمية فشل نظام الفوائد الربوية وصدق الله القائل : ﴿ مَحَقَّ اللَّهُ الرِّبَا وَبُرِيَ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، وصدق رسول الله ﷺ القائل : ﴿ إِذَا ظَهَرَ الزُّنَا وَالرِّبَا فِي قَرْيَةٍ أَذِنَ اللَّهُ بِهَلَاكِهَا ﴾ [ رواه أبو يعلى عن عبد الله بن مسعود]

نداء إلى الناس في أنحاء العالم بالعودة إلى الإسلام

إلى الإسلام : أيها الحائرون في بيداء الحياة التائهون في ظلام الليل البهيم .

إلى الإسلام : أيها الراغبون في علاج المجتمع من أمراضه وآلامه وإنقاذه من بؤسه وشقائه

إلى الإسلام : أيها الواقفون على باب الإصلاح لا تدرون أي طريقه تسلكون ولا في أي سبله تسيرون .

إلى الإسلام : يا من اختلطت عليهم الوسائل واضطربت في قلوبهم الغايات فلم يجدوا الهدف ولم يتخيروا الوسيلة .

إلى الإسلام : أيها المحترقون بنيران التجارب الفاشلة التي أرشدكم إليها فكر حائر وعقل صغير قاصر .

إلى الإسلام : الهادئ المشرق المستنير الذي يحمل رحمة السماء إلى الأرض .

إلى الإسلام : أيها العاملون المخلصون .

إلى هؤلاء أوجه النداء القرآني :

﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ  
جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ  
إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٥٦﴾ [المائدة: ١٥٥ ، ١٦ ]

الحمد لله

## فهرس المحتويات

- ٤..... الدراسة الأولى أزمة النظام المالى العالمى فى ميزان الاقتصاد الإسلامى
- ٦..... تمهيد :
- ٧..... مظاهر أزمة النظام المالى العالمى :
- ٧..... الأسباب الرئيسية لأزمة النظام المالى العالمى :
- ٩..... الآثار المدمرة لأزمة النظام المالى العالمى :
- ١٠..... موقف الاقتصاد الإسلامى والمصرفية الإسلامية من أزمة النظام المالى العالمى :
- ١٠..... قواعد (ضوابط) الأمن والاستقرار فى الاقتصاد الإسلامى :
- ١٢..... كيف الخروج من الأزمة ؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى هو المنفذ .....
- ١٢..... خلاص القول : قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامى هى الإنقاذ من الأزمة.....
- ١٣..... الدراسة الثانية كيف النجاة من آثار الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية.....
- ١٥..... تمهيد.....
- ١٦..... سبل النجاة من الأزمة والحد من مخاطرها : كيف النجاة .....
- ١٨..... قواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامى : هى المنفذ .....
- ٢٠..... الدراسة الثالثة ماذا خسر العالم بطغيان الرأسمالية المالية ؟ .....
- ٢٢..... مفهوم الرأسمالية المالية الطاغية .....
- ٢٣..... Principles مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية وآثارها على العالم.....
- ٢٤..... مدى تعارض مبادئ الرأسمالية المالية الطاغية مع مبادئ الشرائع السماوية :
- ٢٧..... ماذا خسر العالم من أزمة الرأسمالية المالية الطاغية ؟ .....
- ٢٨..... - ماذا خسر العالم بالبعد عن شريعة الإسلام ؟ .....
- ٢٩..... ما هو السبيل للخروج من الأزمة وفقاً للشريعة الإسلامية ؟ .....
- ٣١..... والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات .....
- ٣٢..... الدراسة الرابعة الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية .....
- ٣٥..... من أسباب الأزمة المالية انتشار الفساد الأخلاقى :
- ٣٦..... الاقتصاد الإسلامى يقوم على الأخلاق الحسنة :
- ٣٦..... الالتزام بالأخلاق الحسنة هو الطريق لعلاج الأزمة المالية :
- ٣٨..... الدراسة الخامسة الأزمة المالية آثارها والدروس والعبر المستفادة منها .....
- ٤٠..... - استهلال :
- ٤١..... تشخيص الأزمة المالية بمنظور الشريعة الإسلامية.....

٤٢.....	مظاهر الأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية.....
٤٤.....	الأسباب الحقيقية للأزمة المالية من منظور الشريعة الإسلامية.....
٤٥.....	آثار الأزمة المالية السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والأخلاقية.....
٥١.....	دروس وعبر إسلامية مستقاة من الأزمة المالية.....
٥٣.....	نداء إلى المسلمين ليعتبروا.....
٥٥.....	نداء إلى علماء الاقتصاد ورجال المال والأعمال.....
٥٦.....	نداء إلى الناس في أنحاء العالم بالعودة إلى الإسلام.....
٥٧.....	فهرس المحتويات.....